



## التكيف القانوني لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية

### (دراسة تحليلية مقارنة)

زبير مصطفى حسين

قسم القانون، كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق  
قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيهران- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: [zuber@sulicihan.edu.krd](mailto:zuber@sulicihan.edu.krd)

#### الملخص:

يتناول هذا البحث أحد الموضوعات القانونية المهمة المعاصرة الذي يتعلّق بسلامة الإنسان الجسدية الا وهو التكيف القانوني لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية، الذي بحاجة الى قواعد قانونية منظمة له بشكل توفر الحماية القانونية للمستشير. ونظراً لأهمية الاستشارة الطبية وال الحاجة اليها بالاخص في الوقت الراهن الذي يمتاز بوجود و شيوع انواع مختلفة من الامراض، فقد ظهرت صيغة تعاقدي من خلاله يستطيع المستشار الطبي من جهة وطالب الاستشارة من جهة اخرى الاستفادة من هذه الاستشارة، والتي تتمثل بعقد الاستشارة الطبية الالكترونية ك احد الاليات القانونية لتحقيق هذه الغاية، حيث انه يحقق التقاء مصالح كل طرف من طرفيه والتي قد تعجز العقود التقليدية عن تحقيقها.

ان ظهور هذا الشكل من العقود يحتاج الى وضع قواعد قانونية له، وتسهيل حسم ما يثار بشأنه من منازعات، خصوصاً ان المشرع العراقي لم ينظم هذا العقد تنظيمياً تشريعياً خاصاً. وتناول البحث تعريف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية و دراسة عناصره، وكذلك تكيفه القانوني.

والهدف من هذه الدراسة هو تحديد الوصف القانوني الدقيق للعقد محل الدراسة من أجل الوصول الى معرفة القواعد القانونية التي تطبق عليه، ومن ثم معرفة حقوق والتزامات الطرفين وبالاخص الطرف الضعيف في العقد الذي هو طالب الاستشارة. وتبيّن في خاتمة الدراسة ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد ذو طبيعة خاصة ولا يدخل ضمن العقود المسماة المنظمة في القانون المدني كعقد الوكالة وعقد بيع الخدمات وعقد العمل والمقاولة. وانه بحاجة الى تنظيم تشريعي خاص لمعالجة الاشكاليات القانونية التي تترجم عنه.

**الكلمات المفتاحية:** التوصيف القانوني، القواعد القانونية ، حقوق الاستشارة، النزاعات التعاقدية.

#### پوخته:

ئەم توپۇزىنەمەيە باسى يەكىن لە بابىته ياسايسىھە گۈنگەكانى سەردىمى ھاواچەرخ دەكەت ئەم بابىتهنىش بىرىيتنىھە لە راۋىيىزى پېشىشى ئەلىكترونى، كە پەيىوندى بە لەش ساغى مرۆڤەمەيە، لەبىر ئەم پېویسلى بەياساو رىسايسىھە كە ئەم گۈنیمىستە رىيکخات بەشىوەمەك پارىزىگارى ياسايسى بۇ كەسى سودمىند لە راۋىيىز دايىن بکات،

وەلەبىر گۈنكى راۋىيىزى پېشىشى و پېویسلى خەلک پىنى بەتايىبەتلى لە سەردىمى ئىستادا كەچەندىن جۆر نەخۇشى بۇونى ھەمەمە بلاپۇتەمە، شىۋىمەكى تايىمەت لە گۈنیمىستە سەرى ھەلدا كە بە ھۆيەمە راۋىيىزكارى پېشىشى لەلایەك وە سودمىند لەلایەكى ترموھ دەتوانى سوودى لى وەرپەن، ئەم شىۋە تايىبەتلى لە گۈنیمىستە بىرىتىھە لە گۈنیمىستە راۋىيىز پېشىشى ئەلىكترونى وەك ئامەزىكى ياسايسى بۇ بەدەپەنانى مەبەستى سەرمەمە، بەشىوەمەك بەمەگەپەشىتى بەرژەوندى ھەرىكىن لەلایەنمەكان دەستبەر بکات، كە گۈنیمىستە كلاسيكەكان ناتوانى بەدەپەنن،

سەرھەلدىنى ئەم شىۋە لە گۈنیمىستە بىرىيتسى بەدانانى رىسايسى ياسايسى ھەمە كەبەناسانى كىشەكانى دروست دەبن لە جىيەجيڪىرنى چار سەھربەكەت، بەتايىبەتلى كەياسا دانىرى ئىراقى ئەم گۈنیمىستە لە ياسايسىكى تايىمەت رىكەخستۇرۇ، ئەم توپۇزىنەمەيە بابىتى ناساندىن گۈنیمىستە لە خۇدمەگىرت و لىكزلىنەوە لە پىكەتەكانى و تايىبەتمەندىكەكانى و دىارىكىرنى سروشتىكەدى دەكەت،



وە ئامانجي ئەم لىكۆلينەموھى بىرىتىه لە دىيارىكىردى سروشتى ووردى گرىيەستەكمۇ تەكىيفەكمەى، بەممەستى دىيارىكىردى ئەم رىساۋا ياساييانە كە بەسەرىدا جىيە جىدەكرىت. وە بۇئەھە لايەنەكانى گرىيەست ماف و ئەركەكانيان بىزان، بەتاپىت لايەنە سوودەمند لە راۋىز. لە كۆتايىدا دەركەوت كە ئەم گرىيەستە خاون سروشتىكى تايىقەتو، ناچىتە زېر چەترى ئەم گرىيەستانە كە ياساي شارستانى رىيکى خستۇن وەك گرىيەستى وەكالەو فرۇشتى خزمەتكۈزارى و كارو بەلیندەر ايمتى. لەبەرئەمە ئەم گرىيەستە پىویستى بەياسايىكى تايىقتە هەمە كە ھەموو كىشە ياسايىكەنلى كەبە ھۆيەوە دروست دەبن چارسەرى بکات و ئەمحكامەكانى رىيکخات.

**كىليلە وشەكان:** تايىقەندى ياسايى، ياسا ياسايىكەن، مافى راۋىزكار، ناكۆكىيەكانى گرىيەست.

### Abstract:

This research deals with one of the important contemporary legal issues related to human physical care, which is the legal characterisation of the electronic medical consultation contract, which requires legal rules to regulate it, and in a way that provides legal protection for the consultant. Given the importance of medical advice and the need for it, especially at the present time, which is characterized by the presence and prevalence of different types of diseases. As a result, a contract formula has emerged through which the medical advisor on the one hand and the advisor on the other hand can both benefit from this advice. And, that is represented in the electronic medical consultation contract as one of the legal mechanisms to achieve this end. Equally this contract achieves the convergence of the interests of each of its parties, which traditional contracts may be unable to achieve.

The emergence of this form of contracts requires setting legal rules for it, and facilitating the resolution of disputes raised in regards to such contracts; especially since the Iraqi legislator neither organize nor provide for this contract in a special legislative organization.

The aim of this study is to determine the exact legal description of such contracts in order to develop legal rules that apply to it, and then secure the rights and obligations of the parties, especially the weak party in the contract who is the advisor. Further, such contracts are not included in the so-called contracts regulated in the civil law code, such as the agency contract, the contract for the sale of services, and the contract of work and contracting.

**Key words:** Legal characterization, Legal rules, Consultant's rights, Contractual disputes



## المقدمة: مدخل تعريفي للموضوع

اصبح تقديم الاستشارة كنشاط مهني يتخد اهمية كبيرة، واصبحت كلمة الاستشارة موضوعاً للعديد من المهن الحرة، كالاطباء، والمحامين، والمهندسين، والمستشارين الماليين.

ونظراً لأهمية الاستشارة الطبية الالكترونية وال حاجة اليها بالاخص في الوقت الراهن الذي يمتاز بوجود وشيع انواع مختلفة من الامراض، فقد ظهرت صيغة تعاقد من خلاله يستطيع المستشار من جهة وطالب الاستشارة من جهة اخرى بالاستفادة من هذه الاستشارة، والتي تمثل بعقد الاستشارة الطبية الالكترونية كاحد الاليات القانونية لتحقيق هذه الغاية، حيث انه يحقق التقاء مصالح كل طرف من طرفيه والتي قد تعجز العقود التقليدية عن تحقيقها. الحقيقة ان الصحة الالكترونية قد نهضت في وقتنا المعاصر، وزادت اهميتها بسبب اتساع مجالات التعاملات الالكترونية، وما يعيشه العالم اليوم من تقدم في مناحي الحياة كافة، مما نشأ عنه حاجة ملحة لمزيد من التخصص العلمي والعملي.

ويمتاز الاستشارات الالكترونية بمزايا عديدة تجعلها اكثر استخداماً من الاستشارات التقليدية منها، فالخصوصية فيها اعلى بكثير، والمستشار لا يعرف هوية طالب الاستشارة. كما أنها توفر وقتاً اكبر للمستشير لانها لا تحتاج لتضييع وقت بالحجوزات و زحمة الطرق والانتظار في العيادة. بالإضافة الى انها تسهل على الاشخاص التعبير عما بداخلم. كما أنها تسمح للمستشير بالتواصل مع المستشار وحضور جلسات استشارية اكثراً من مرة في اوقات مناسبة للطرفين.

ان ظهور هذا الشكل من العقود يحتاج الى وضع قواعد قانونية له، وتسهيل حسم ما يثار بشأنه من منازعات، خصوصاً ان المشرع العراقي لم ينظم هذا العقد في تشريع خاص، بالإضافة الى ان خصوصية هذا العقد تجعل من الصعوبة بمكان تطبيق القواعد العامة عليه، فضلاً عن اختلاف الفقه القانوني في تكييف هذا النوع من العقود. ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا على موضوع التكيف القانوني لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية.

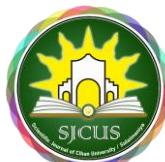
**مشكلة البحث:** تتجسد مشكلة هذا البحث في غياب التنظيم التشريعي الخاص لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية، فلم يورد المشرع العراقي نصوصاً خاصة لا في القانون المدني رقم(40) لسنة(1951) ولا في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم(78) لسنة(2012) وتعليمات السلوك المهني للاطباء رقم(6) لسنة 1985 لتنظيم احكام وشروط هذا العقد. وان غياب هذا التنظيم التشريعي يؤدي الى اثارة العديد من الاسئلة التي بحاجة الى معالجات قانونية، ومن اهمها:

- 1- معرفة حقيقة عقد الاستشارة الطبية الالكترونية.
- 2- ماهي خصائص هذا العقد؟ ومن هم اطرافه؟ وما هو محله؟.
- 3- ما هو التكيف القانوني لهذا العقد؟ وما هي الاحكام والقواعد القانونية التي تطبق عليه في حال اخلال احد الطرفين بالتزاماته؟.

**اهداف البحث:** تسلیط الضوء على عقد الاستشارة الطبية الالكترونية، وبيان تکییفه القانونی لمعرفة حقیقتہ، للوصول الى معرفة هل انه يعتبر عقد بيع خدمات ام عقد وكالة ام عقد عمل ام عقد مقابلة؟ بغية تحديد القواعد القانونية الواجبة التطبيق اذا نشأ نزاع حول تنفيذه او عدم تنفيذه، وذلك من اجل انارة السبيل امام المشرع العراقي لتنظيم هذا العقد في ظل تشريع يتناوله بالتنظيم من حيث احكامه وشروطه ونطاقه وتحديد تکییفه ومهیته. بهدف حماية اطراف العقد ومعرفة كل واحد منهما حقوقه والتزاماته خصوصاً الطرف الضعيف منهما الا وهو طالب الاستشارة.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في انه يتناول احد الموضوعات القانونية المهمة المعاصرة الذي يتعلق بالاستشارات الطبية الالكترونية التي تتعلق بسلامة الانسان الجسدي، الامر الذي يتطلب دراسة التکییف القانونی له بغية تحديد ماهية القواعد القانونية الواجبة التطبيق على عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بشكل توفر الحماية القانونية للمستفيد من الاستشارة. بالإضافة الى أن استخدام هذا العقد للحصول على الاستشارة تقل فيه الخطأ تکثر فيه الاصابة.

**منهج البحث:** نستخدم في كتابة موضوع البحث المنهج التحليلي والمقارن، الذي يستند على تحليل اراء الفقهاء والنصوص القانونية المتعلقة بالتفکیف القانونی لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية ليتم تأطیره بتنظيم قانونی. ومقارنة نصوص القانون المدني العراقي وقانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي بقانون المعاملات المدنی الاماراتي رقم(5) لسنة(1985) واللائحة التنظيمية لخدمات الرعاية الصحية عن بعد الصادر بقرار اداري رقم(30) لسنة(2017) الذي نظم الاستشارة الالكترونية ولو بشكل غير واف، من اجل الخروج بنتائج قانونية مفيدة للمشرع عند تنظيمه لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية.



**هيكلية البحث:** لغرض الالامام والاحاطة بموضوع البحث نقسمه الى مقدمة ومحчин وختمة وكالاتي:

**المبحث الاول:** ماهية عقد الاستشارة الطبية الالكترونية.

**المطلب الاول:** تعريف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية.

**المطلب الثاني:** خصائص عقد الاستشارة الطبية الالكترونية.

**المطلب الثالث:** عناصر عقد الاستشارة الطبية الالكترونية.

**المبحث الثاني:** تكيف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية

**المطلب الاول:** تكيف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية كونها عقد وارد على الخدمات

**المطلب الثاني:** تكيف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية كونها عقد بيع خدمات.

**المطلب الثالث:** رأينا الخاص حول تكيف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية.

ونختتم الدراسة بعرض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي نتوصل اليها من خلال هذه الدراسة.

### **المبحث الاول: ماهية عقد الاستشارة الطبية الالكترونية**

للتعرف على ماهية عقد الاستشارة الطبية الالكترونية لابد لنا ان نقوم بوضع تعريف له، وبيان خصائصه العامة والسمات التي يتميز بها هذا العقد، بالإضافة الى تحديد اطرافه ومحله والتي من خلالها نستطيع اعطاء الوصف القانوني الصحيح له. وفيما يلي نقلي الضوء على هذه المفردات كل في مستقل وكالاتي:

#### **المطلب الاول: تعريف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية**

الاستشارة في اللغة تأتي بمعنى طلب الرأي<sup>(1)</sup>.

اما اصطلاحا فقد عرفت بأنها: (عبارة عن التزام عقدي-بمقابل او بدون مقابل- محله التزام احد المتعاقدين المحترف ذو الخبرة الفنية بتقديم معلومات للمتعاقد الاخر بصورة محددة وذلك بشأن مسألة من اختصاص الاول).<sup>(2)</sup>

وعرفت ايضاً بأنها: (الرأي الذي يدل على ما يجب فعله، فهو الرأي الذي يرشد صاحبه الى ما يجب ان يفعله)<sup>(3)</sup>.

اما الاستشارة الالكترونية فقد عرفها البعض بأنها: الاستشارة المتخصصة التي تحمل شكل سؤال محدد يوجهه متصل بالانترنت الى موقع متخصص دون مقابلة مع المستشار. بحيث يرسل المتخصص مسحورته عن طريق البريد الالكتروني الى طالبها عبر بريده. وذلك مقابل اجر في غالب الاحيان تكون محددة في الموقع، ويتم تسديده بوسيلة الكترونية، ويغلب استخدام بطاقة الائتمان<sup>(4)</sup>.

وعرف البعض الآخر التطبيب عن بعد الذي يعتبر الاستشارة الطبية الالكترونية نموذجا له بأنه: تقنية عبارة عن استخدام اجهزة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من اجل تقديم المشورة الطبية والرعاية الصحية عن بعد باستخدام اجهزة ومعدات طبية. تسهل من عملية نقل المريض والاجهزة الطبية. الامر الذي يساعد في إنقاذ أرواح لاسيمما في حالات الطواريء والعنابة<sup>(5)</sup>.

وفي ضوء ما تقدم فقد عرف البعض عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بأنه: العقد الذي يتهدى فيه مهني متخصص في مجال الطب بان يقدم بمقابل استشارة لغير متخصص باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها ان يستند اليها في اتخاذ قراره<sup>(6)</sup>.

وعلى صعيد التشريعات المقارنة فلم يعرف المشرع العراقي بل ولم ينظم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية لا في القانون المدني ولا في القوانين الخاصة المتعلقة بموضوع البحث، وهذا ما يعده نقصاً تشريعياً ويؤخذ عليه، لأن التطور التكنولوجي السريع ادى الى

<sup>(1)</sup> ابن منظور، لسان العرب، دار المعرف، 2016، مادة (شور)، 495/3.

<sup>(2)</sup> د.محمد سعد خليفه، عقد الاستشارة الهندسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 18.

<sup>(3)</sup> د.سامح حسين علي، الالتزام بتقديم المشورة في سوق الاوراق المالية(دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد 3، المجلد 2016، 8، ص 632.

<sup>(4)</sup> حمادي عبد النور، المسئولية المدنية للمحامى، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقايد-تلمسان-السنة الجامعية (2011-2012)، ص 88. ود. ابراهيم بن صالح بن ابراهيم التنم، الاحكام الفقهية المتعلقة بالاستشارة الطبية الالكترونية، مجلة العلوم الشرعية، العدد السابع والثلاثون، شوال، 1436هـ، ص 24.

<sup>(5)</sup> عبدالله بن حمود الرقادى، التطبيب عن بعد، مقال متوفر على الموقع الالكتروني www.hope-oman.net، تاريخ الزيارة 2022/7/27.

<sup>(6)</sup> م صون كل عزيز عبدالكريم، م.د. هند فالح محمود، الجوانب القانونية لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية، مجلة الرافدين، العدد 40، ص 244.



خلق هذا النوع من العقود واصبح من العقود الشائعة الاستخدام الذي بحاجة ملحة الى التنظيم التشريعي لمواكبة هذا التطور، ولكي يعرف طرفا العقد حقوقهما والالتزامهما بالإضافة الى انه يساعد القاضي على اعطاء الوصف الصحيح للعقد.

وذلك بخلاف المشرع الاماراتي الذي تطرق الى موضوع الاستشارة الطبية الالكترونية من خلال اللائحة التنظيمية لخدمات الرعاية الصحية عن بعد الصادر بالقرار الاداري رقم (30) لسنة(2017). حيث عرفت المادة(2) منها الاستشارة عن بعد بأنها:(استخدام مختلف تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للرعاية الصحية عن بعد لتعزيز فعالية التواصل الالكتروني بين المهني والمريض، بحيث تسمح الاستشارة عن بعد للمهنيين بالمساعدة في التشخيص، وتقديم النصيحة الطبية للعلاج او توجيه المريض للمنشآت الصحية التي يتتوفر فيها العلاج المناسب او عند الحاجة لأخذ رأي مهني اخر).

وبناءً على ما نقدم يمكننا تعريف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بأنه:(عقد يبرم بوسيلة الكترونية بين طرفين لا يجمعهما مجلس عقد واحد حقيقي يلتزم بموجبه احدهما وهو المستشار الذي يكون متخصصا في مجال مهنة الطب بأن يقدم استشارة طبية للطرف الآخر طالب الاستشارة الذي غالبا يكون غير متخصص وذلك مقابل اجر محدد يدفعه الطرف الاخير غالبا يكون بوسيلة الكترونية).

### المطلب الثاني: خصائص عقد الاستشارة الطبية الالكترونية

يتسم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بخصائص عدة تميزه عن بقية العقود، وفيما يلي نلقي الضوء على تلك الخصائص:

#### اولا- عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد غير مسمى

العقد المسمى هو العقد الذي نظمه المشرع وخصصه باسم معين وتولى تنظيمه باحكام خاصة لشيوخها بين الناس في تعاملهم، اما العقود غير المسمة فهي تلك التي لم يخصها المشرع باسم معين ولم يتولى تنظيمها باحكام خاصة<sup>(7)</sup>. وعقد الاستشارة الطبية الالكترونية من العقود غير المسمة وهو عقد من نتاج التطور العلمي، ويرجع ذلك الى حاجة الانسان غير المتخصص الى راي واستشارة الاخرين<sup>(8)</sup>.

لم ينظم المشرع العراقي عقد تقديم الاستشارة الطبية لانه لم يكن شائعا وقت صدور القانون المدني في عام 1951، وبالتالي لا يوجد تشريع ينظم هذا العقد وبين اثاره واحكامه، لذا فهو يبقى عقد غير مسمى بالرغم من اهميته، لذا نطلب من المشرع العراقي تنظيم هذا العقد بتشريع خاص. ولكنه يعتبر عقدا مسمى في القانون الاماراتي لانه نظم هذا النوع من الاستشارة في المادة الاولى من اللائحة التنظيمية لخدمات الرعاية الصحية عن بعد<sup>(9)</sup>.

#### ثانيا- عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد رضائي

لانه ينعقد بمجرد ارتباط ارادتي الطرفين وتوافقهما ولا يستلزم اية شكلية معينة لانعقاده، لان القانون لايشترط ذلك من جهة، كما أن الاصل في العقود هو الرضائية<sup>(10)</sup>.

اذن يكفي اتفاق ارادتي طالب الاستشارة والمستشار لانعقاد العقد من دون الحاجة لافراغه في قالب معين، ومن غير ان تشرط اي اجراءات اخرى يفرضها القانون ويلتزم بها المتعاقدين ومع ذلك مثلا يكون الايجاب والقبول شفافها يمكن ان يكون كتابة<sup>(11)</sup>.

ويبقى العقد عقدا رضائيا حتى وان اشترط القانون لاثباته شكلا مخصوصا اذا يجب التمييز بين وجود العقد وطريقة اثباته، فما دام يكفي في وجود العقد رضا المتعاقدين فالعقد رضائي، حتى لو اشترط القانون لاثباته كتابة اونحوا<sup>(12)</sup>.

#### ثالثا: عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد ملزم للجانبين من حيث الاصل:

(7) د.جعفر الفضلي،الوجيز في العقود المدنية،الناشر العاشر لصناعة الكتاب،القاهرة،بدون سنة النشر،2010

(8) عبدالله عيسى مطشر الغريبي،عقد الاستشارات الهندسية-دراسة مقارنة في القانون الاردني والعربي-رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط،اب/2015،ص25.

(9) راجع ص(6) من هذا البحث.

(10) د. عبد المجيد الحكيم،عبدالباقي البكري،محمد طه البشير،الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي،ج1،مصادر الالتزام،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،بغداد،1980،ص23.

(11) د.ذنون يونس صالح و هاني حمدان عبدالله،مفهوم عقد تقديم المنشورة القانونية وتكييفه القانوني-دراسة مقارنة-مجلة جامعة تكريت للحقوق،السنة(1)المجلد(1)(العدد(1)،الجزء(2) ايلول 2016م،ص132.

(12) د.عبد الرزاق احمد السنهوري،ال وسيط في شرح القانون المدني الجديد،ج1،مصادر الالتزام،دار احياء التراث العربي،بيروت،لبنان،بدون سنة نشر، ص150.



ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يعتبر من العقود الملزمة للجانبين لانه ينشيء منذ ابرامه التزامات متقابلة في ذمة كل من طرفيه المستشار وطالب الاستشارة، بحيث يكون كل منهما دائناً ومديناً لآخر في آنٍ واحدٍ، وهذا يعني انه لا يحق لاي طرف من اطرافه ان يتخل من العقد بارادته المنفردة دون ان يتحمل نتائج هذا التخل (13). ويوجد ترابط بين التزامات كل طرف من طرفي العقد، ويترتب على ذلك انه اذا لم يقم احد الطرفين بتنفيذ التزاماته جاز للطرف الاخر ان يتمتع هو ايضاً عن تنفيذ التزاماته وان يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ او يطلب فسخ العقد، وقد نصت على ذلك المادة(177)من القانون المدني العراقي (14).

ففي عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يتلزم المستشار بتقييم الاستشارة التي تعد اداءً ذات طبيعة ذهنية والتي من شأنها ان تؤثر بطريقة فعالة في توجيه قرارات طالب الاستشارة، ويلتزم الاخير بدفع مقابل المتفق عليه في العقد. ويؤدي الاخلاص بأي التزام ناشيء عن العقد الى قيام المسؤولية العقدية التي تعتبر نتيجة طبيعية لهذه الخاصية(15). ولكن بالرغم من ذلك قد يكون العقد ملزماً لجانب المستشار وحده اذا كانت الاستشارة مجانية .

#### **رابعاً- عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد معاوضة**

عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد معاوضة لانه يمتاز بان كل طرف فيه يأخذ مقابلاماً يعطي، وبعطي مقابلاماً يأخذ(16). فالمستشار يحصل على الاجر مقابل تقديم الاستشارة للمستشير، وبال مقابل طالب الاستشارة يحصل على الاستشارة التي يقصد بها مقابل ما يدفعه من الاجر المتفق عليه في العقد او الذي يقضى به القضاء. ويترتب على ذلك ان اتفاق المستشار مع طالب الاستشارة على عدم اقتضاء الاجر صراحة او ضمناً يؤدي الى انتفاء وصف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية على الاتفاق المبرم بينهما، ويعتبر في هذه الحالة عقد تبرع او عقد غير مسمى من نوع آخر.

#### **خامساً- عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد فوري التنفيذ**

يعتبر العقد فوري التنفيذ اذا كان التزامات المتعاقدين فيه من الممكن تحديده بمجرد ارتباط الابحث بالقبول، ولا يكون الزمن عنصراً جوهرياً في تنفيذه، حتى ولو كان هذا التنفيذ على دفعات. حيث يمكن تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه دفعة واحدة او في الحال، دون ان تحتاج بطبيعتها او وفقاً للغاية منها، الى مضي زمن معين(17).

ولكن يجوز ان يكون هذا العقد مستمر التنفيذ اذا اتفق طالب الاستشارة-المريض- او مؤسسة طبية مع المستشار الطبي على ان يقدم له استشارات طبية تخص مريضاً معيناً على دفعات ولمدة معينة(18)-كأن تكون سنة، مثلاً، ففي هذه الحالة لا يستطيع المستشار ان ينفذ التزامه بتقييم الاستشارة للمستشير في الحال وبدفعه واحدة(19)، كالعقد المبرم بين جامعة نجران السعودي وبين مستشفى القاضي. او اذا كانت الاستشارة هي متابعة المريض او الطبيب هو طبيب تغذية مثلاً.

(13) د. عبد المجيد الحكيم، مصدر سابق، ص 45 و د. مصطفى العوجي، القانون المدني، ج 1، ط 5، العقد، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص 140.

(14) تقابلها المادة (272) من المعاملات المدنية الاماراتية.

(15) م صون كل عزيز عبدالعزيز، م.د. هند فالح محمود، مصدر سابق، ص 245 و 246.

(16) د. عدنان ابراهيم السرحان، د. نوري حمد خاطر، شرح القانون المدني الاردني، مصادر الحقوق الشخصية (الالتزامات)، دراسة مقارنة، ط 1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع الالكتروني الاول، 2000، ص 37.

(17) د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام-مصادر الالتزام-دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 67.

(18) ابرم عقد لتقديم استشارات طبية بين جامعة نجران السعودي وبين مستشفى القاضي، وتتضمن العقد تقييم استشارات طبية من جهة المستشفى الجامعي لتغطية الاحتياج لدى مستشفى القاضي في مجال الاستشارات السريرية. مأخوذه من الموقع الالكتروني www. n-alhadath.com تاريخ الزيارة 7/10/2022. وقد ورد في البند الثاني من الاتفاق انه:

بموجب هذا العقد يتلزم الاستشاري بتقديم خدمات الاستشارات الطبية باستقلال تام بعيداً عن الرقابة الادارية والتنظيمية والمهنية من جانب الشركة الطرف الاول ووفقاً للاصول المهنية الطبية بحيث يمارس عمله مستقلاً ويتبعه بتكريس جزء من وقته عن الايام..... بعد ساعات ..... يومياً لاداء الخدمات المنوط به ادائها.

(19) عبدالله عيسى مبشر الغريري، مصدر سابق، ص 24.



#### سادساً-عقد الاستشارة الطبية الالكترونية من العقود المحددة

العقد المحدد هو العقد الذي يتعدد فيه مركز المتعاقدين المالي عند التعاقد. بحيث يعرف كل متعاقد عند ابرام العقد القدر الذي يأخذ والقدر الذي يعطي<sup>(20)</sup>.

ففي عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يستطيع كل من المستشار وطالب الاستشارة ان يعرف بالضبط المقدار الذي اخذ والمقدار الذي اعطى. فالمستشار يعرف عند ابرام العقد نطاق الاستشارة التي يلتزم بالادلاء بها والזמן الذي عليه ان يؤدي خلاله الاستشارة، وكذلك طالب الاستشارة يعرف مقدار الاجر الذي عليه دفعه مقابل للاستشارة التي حصل عليها، ولكن اذا كانت صيغة العقد توحى بأن المستشار لا يعرف القدر الذي يعطي من الاستشارة فحينئذ ينافي عنه صفتة المحددة.

#### سابعاً-عقد الاستشارة الطبية الالكترونية من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي في الغالب

والعقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي هي تلك العقود التي تكون ملحوظة فيها شخصية المتعاقد على مستوى اتفاق العقد وتتفاذه، فالعقد يعتمد في قيامه وفي تنفيذه على شخصية المتعاقد، فشخصية المتعاقد كانت الباعث الدافع الى ابرام العقد<sup>(21)</sup>.

ويعد عقد الاستشارة الطبية الالكترونية من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي، اي انه تعتمد على الثقة التي يوليه طالب الاستشارة بالمستشار، فالمستشار موضع ثقة وتقدير طالب الاستشارة<sup>(22)</sup>، لأن الاخير اذا اراد الحصول على الاستشارة فإنه يلجأ الى المستشار الذي له سمعة في المجال الطبي مراها في ذلك على خبرته في هذا المجال. ومن النتائج التي تترتب على ذلك ان يختص المستشار بعينه بتقديم المشورة، ولا يحق له ان يعهد الى غيره، فقد يكون غرض طالب الاستشارة عمل المستشار نفسه لتميزه بجودة المشورة<sup>(23)</sup>.

ومن آثار اعتبار عقد تقديم الاستشارة الطبية من عقود الاعتبار الشخصي انه في حالة موت الطبيب المستشار او فقد اهليته فإن العقد المبرم بينه وبين طالب الاستشارة ينقض ولا ينتقل الى ورثته حتى وان كان الورثة يمارسون المهنة نفسها، الا انه اذا رغب طالب الاستشارة الاستمرار في العقد مع الورثة فان عليه ان يبرم عقداً جديداً بينه وبين الورثة<sup>(24)</sup>.

واذا كان تقديم الاستشارة يتم عن طريق شركة او مؤسسة طبية فان العلاقة الشخصية تقوم في هذه الحالة بين طالب الاستشارة من ناحية وبين من يمثل الشخص المعنوي امام الغير من ناحية اخرى، وتكون الثقة منوحة في هذا الفرض للشخص المعنوي ممثلاً في شخص مديره الذي يمثله قانوناً امام الغير<sup>(25)</sup>.

#### ثامناً-عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد مهني

العقود المهنية هي التي يقوم فيها الاستشاري بالتعرف من العميل على كافة البيانات والمعلومات التي يحتاج اليها لتكوين رأيه، ثم يقوم بتحليلها ودراستها، حتى يقدم الاستشارة التي تعد بمثابة النصيحة الموجهة الى العميل فيتخاذ قراره النهائي باتباع المشورة او عدم اتباعها<sup>(26)</sup>.

ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد يبرم مع مهني متخصص وهو المستشار ويقدم اداءً يحتاج اليه طالب الاستشارة، فالطبيب المستشار يعد ممارساً لمهنة حرفة، ومن ثم يصبح عقده مع طالب الاستشارة عقداً مهنياً. فالطبيب المستشار يمارس مهنته على وجه الاستقلال، وهو مهني متخصص يتمتع بمهارات علمية وفنية خاصة ويمتلك معارف مميزة يقدمها للمستشير. وهذا الاستقلال يتحقق سواء بالنسبة للطبيب المستشار او بالنسبة للطبيب المستشار يتمثل في عدم خضوعه عند ممارسته لنشاطه الا

<sup>(20)</sup> د.حسن علي الذنون،النظرية العامة للالتزامات،بغداد،1976، ص.33.

<sup>(21)</sup> د.حسام الدين كامل الاوهاني،النظرية العامة للالتزام،ج1،المجلد الاول،المصادر الازادية للالتزام،ط3،2000، ص 61.

<sup>(22)</sup> د.فؤاد الشعبي،التنظيم القانوني لعقود خدمات الاتصالات،ط1،منشورات الحلي الحقوقية،2014، ص 423.

<sup>(23)</sup> د.ابراهيم بن صالح بن ابراهيم اللتنم،مصدر سابق، ص31.

<sup>(24)</sup> ريم محمد فرج،عقد المشورة،المنشورات الحقوقية،مطبعة صادر ناشرون،بيروت،2006،ص 26.

<sup>(25)</sup> م.صون كل عزيز عبد الكري姆 وم.د.هند فالح محمود،مصدر سابق،ص 246.

<sup>(26)</sup> د.فؤاد الشعبي،مصدر سابق،ص 423.





لضميره واحلاته متى كان مراعياً الاصول العلمية التي توجها اصول المهنة التي يمارسها، وبالنسبة للمستشير يتمثل في الحرية المقررة له في اختيار المستشار من جهة والحرية في اتباع المشورة او عدم اتباعها من جهة اخرى<sup>(27)</sup>.

فالمستشار اذن يكون مهنياً متخصصاً في مجال الطب ويقدم اداءات ذات طبيعة ذهنية يحتاج اليها طالب الاستشارة. وهو يمارس عمله على وجه الاستقلال ويلتزم باحترام العناية الالازمة والضرورية لممارسة عمله. حيث تبدأ وظيفته بالسؤال من طالب الاستشارة عن كافة المعلومات التي يكون بحاجة اليها لتقديم الاستشارة التي تعكس خبرته والتي تمثل بالنسبة للمستشير افضل الحلول التي من الممكن ان يتبعها<sup>(28)</sup>.

#### تسعاً-عقد الاستشارة الطبية الالكترونية من العقود الالكترونية

العقود الالكترونية هي التي يتم ارامها عبر شبكة الانترنت، وهي تكتسب صفة الالكترونية من الطريقة التي تبرم بها، فالعقد الالكتروني ينشأ من تلاقي الایجاب والقبول بطريقه سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، دون حاجة الى التقاء الاطراف المادي والتقاءهم في مكان معين، اي انتقاء مجلس العقد الحقيقي، فمجلس العقد في العقود الالكترونية مجلس افتراضي حكمي<sup>(29)</sup>.

وعقد الاستشارة الطبية الالكترونية باعتباره صورة من صور العقود الالكترونية ينعقد بارتباط القبول بالايجاب بوسيلة الكترونية. فقد عرف قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم(78) لسنة 2012 في المادة(1/عاشر) العقد الالكتروني بأنه: (ارتباط الایجاب الصادر من احد المتعاقدين بقبول الاخر على وجه يثبت اثره في العقد عليه والذي يتم بوسيلة الكترونية)<sup>(30)</sup>. ويتميز عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عن العقود الالكترونية الاخرى بأنه يبرم وينفذ عبر الانترنت فالالتزام المستشار بأداء المشورة الى طالب الاستشارة التزام ينفذ عبر الشبكة، في حين انه هناك عقود الكترونية تبرم عبر الانترنت لكن تنفيذها يقع خارج محيط الانترنت لاسيماء العقود التي يكون محلها شيء ملموس يهدى البيع الالكتروني<sup>(31)</sup>.

#### المطلب الثالث: عناصر عقد الاستشارة الطبية الالكترونية

نبحث في هذه الفقرة عن عناصر عقد الاستشارة الطبية الالكترونية، والذي يتكون من الاطراف والمحل والسبب. اما السبب فلا حاجة لدراسته لانه ليس له خصوصية في العقد محل الدراسة. فهو الباعث الدافع الى ابرام العقد بالنسبة لكلا الطرفين الذي ينبغي ان يكون مشروعا<sup>(32)</sup>، فطالب الاستشارة يبتغي الحصول على استشارة مرشدة له لاتخاذ قراره المناسب في الموضوع الذي في صدده الاستشارة.

ووفقاً للقواعد العامة يجب ان يكون السبب موجوداً، ومشروعاً اي الايكون ممنوعاً او مخالف للنظام العام والاداب العامة. ونصت على ذلك الفقرة الاولى من المادة (1/132) بقولها: (يكون العقد باطلاً اذا التزم المتعاقد دون سبب او لسبب ممنوع قانوناً ومخالف للنظام العام وللاداب) <sup>(33)</sup>. لذا نركز في هذا المطلب على اطراف العقد ومحله كل في فرع مستقل.

<sup>(27)</sup> عبدالله عيسى مطشر الغريري، مصدر سابق، ص31.

<sup>(28)</sup> م.صون كل عزيز عبدالكريم و.م.هند فالح محمود، مصدر سابق، ص246 و247.

<sup>(29)</sup> امل المرشدي، مقال قانوني مميز عن العقد الالكتروني، مقال متاح على الموقع الالكتروني [www.mohamah.net](http://www.mohamah.net) تاريخ الزيارة 2022/7/27.

<sup>(30)</sup> تقابلها المادة (1) من قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الاماراتي رقم(1) لسنة 2006.

<sup>(31)</sup> م.صون كل عزيز عبدالكريم و.م.هند فالح محمود، مصدر سابق، ص 247.

<sup>(32)</sup> للسبب معنين، احدهما هو السبب بمعناه التقليدي الذي يقصد به الغرض المباشر الذي يقصد الملتزم الوصول اليه من وراء التزامه. وثانيهما هو السبب بمعناه الحديث الذي هو الغرض غير المباشر او الغاية البعيدة اي الباعث الدافع لا ابرام العقد. عبدالمجيد الحكيم وآخرون، مصدر سابق، ص 101.

<sup>(33)</sup> لا توجد ما تقابلها في قانون المعاملات المدنية الاماراتي، ولكن المادة(207) من القانون المذكور نص على ما يقارب المادة(13) من القانون المدني العراقي فقد نصت على انه: (يجب ان يكون(اي السبب) موجوداً وصحيحاً ومتواحاً وغير مخالف للنظام العام او الاداب).



## الفرع الاول: اطراف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية

من خلال تعريفنا لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية تبين ان لهذا العقد طرفان احدهما المستشار، وثانيهما طالب الاستشارة. وفيما يلي نلقي الضوء عليهما:

**اولا-المستشار:** المستشار كاحد اطراف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية هو شخص متخصص في معرفة علمية او فنية او طبية يتمتع بالاستقلال يقوم بتقديم الاستشارة للمستشير. او بمعنى اخر شخص يتمتع بالاستقلالية في الرأي والعمل، يقدم خبرته ودرايته المتمثلة في استشارة شفهية او كتابية او الكترونية للمستشير. واداؤه ذو طبيعة ذهنية وعقلية<sup>(34)</sup>.

ويتنوع المستشار بحسب موضوع الاستشارة فقد يكون المستشار متخصصاً في مجال الاستشارة او يكون غير متخصص فيها لكنه يقوم بها كالمحامين والاطباء والمهندسين والمعماريين ونحوهم<sup>(35)</sup>.

اذن المستشار<sup>(36)</sup> كطرف من اطراف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية هو المهني المتخصص في مجال الطب الذي يقوم بتقديم استشارة طبية للمستشير، والاستشارة التي يقوم باعدادها المستشار بناء على دراسة وتحليل لوضع طالب الاستشارة، وفي ضوء حاجات الاخير، وكذلك الاصول الفنية المرعية يقدم المستشار الطبي دراسته التي تعد بمثابة رأي يهدى طالب الاستشارة بموجبه الى اتخاذ قرار معين<sup>(37)</sup>.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا تعريف المستشار الطبي بأنه ( كل شخص طبيعي او معنوي متخصص في مجال الطب يمتلك مهارات فنية وعلمية تؤهله لتقديم استشارة طبية الكترونية للمستشير تكون هادبة ومرشدة له في اتخاذ قرار من عدمه بالنسبة لموضوع محل الاستشارة ).

## ثانيا-طالب الاستشارة

الطرف الثاني في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية هو الشخص الذي يتعاقد مع المستشار للحصول على ما يتغيره من استشارة طبية من اجل علاج حالته الصحية او حل مشكلة صحية بحاجة الى مشورة طبية، وهذا الشخص يسمى طالب الاستشارة.

عرف البعض طالب الاستشارة بأنه (الشخص الطبيعي او المعنوي المتعاقد مع المستشار الطبي بغية الحصول على المعلومات والخدمات الطبية من الاخير ليهديه الى اتخاذ قرار معين)<sup>(38)</sup>.

ويرى البعض ان طالب الاستشارة هو (الشخص غير المتخصص الذي لجأ الى المستشار الطبي يطلب منه مشورة طبية، والذي يعرف بأنه الشخص الذي لا يكون على علم ودرأية باصول وقواعد علم الطب)<sup>(39)</sup>.

ولكن البعض يرى بأن ليس بالضروة ان يكون طالب الاستشارة دائماً شخصاً غير متخصص، فقد يكون شخصاً متخصصاً في مجال الطب، ولكن مع ذلك يجعل العلاج المناسب للمرض محل المشورة او يجعل الحل المناسب للمشكلة الطبية المعروضة، لذا يلجأ الى متخصص اخر يستطيع الوصول الى هذا الحل<sup>(40)</sup>.

ونؤيد ما ذهب اليه الرأي الثاني بان طالب الاستشارة قد يكون متخصصاً في الطب، ولكن مع ذلك لا يمكن من اختيار الحل المناسب لعلاج مشكلة صحية معينة، فيلجأ الى متخصص اخر يتمكن من اختيار الحل المناسب له. كالعقد المبرم بين مستشفى الفاضي وبين جامعة نجران السعودية من اجل الحصول على استشارات سريرية مع ان المستشفى متخصصة في مجال الطب.

<sup>(34)</sup> د.حسن حسين البراوي، عقد تقديم المشورة، دراسة قانونية لعقد تقديم المشورة الفنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 54.

<sup>(35)</sup> د. ابراهيم بن صالح بن ابراهيم التلمي، مصدر سابق، ص 23.

<sup>(36)</sup> تطلق تسمية المستشار بشكل عام على الشخص الذي يؤخذ رأيه في امر هام علمي او فني او سياسي او قانوني او نحوه. ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط ط 4، مكتبة الشروق الدولية، الجزء الاول، القاهرة، 2004، ص 499.

<sup>(37)</sup> ابراهيم صالح عطيه الجوري، النظام القانوني لعقد الاستشارات الهندسية، دراسة مقارنة، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 28.

<sup>(38)</sup> اسراء ناطق عبدالهادي، المسئولية المدنية في عقد خدمات المكاتب الاستشارية، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار، المجلد الاول، العدد الثامن، 2013، ص 453.

<sup>(39)</sup> د.حسن حسين البراوي، مصدر سابق، ص 53.

<sup>(40)</sup> د.بنون يونس صالح وهانى حمدان عبدالله، مصدر سابق، ص 190.



## الفرع الثاني: محل عقد الاستشارة الطبية الالكترونية

**بـ- محل عقد الاستشارة الطبية الالكترونية:** نظم القانون المدني العراقي المحل في المواد(130-126)(<sup>41</sup>) منه، وقد خلط بين محل الالتزام ومحل العقد. وميز الفقه بين محل العقد ومحل الالتزام، بحيث ينصرف محل العقد الى ما ورد عليه العقد، وينصرف محل الالتزام الى تنفيذ ما اتفق عليه المتعاقدان بصدق المحل(<sup>42</sup>). كما هو الحال في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية فان محل العقد هو تقديم الاستشارة الطبية والاجر، اما محل التزام المستشار هو تقديم الاستشارة الطبية، ومحل التزام طالب الاستشارة هو دفع الاجر. اذ ان محل عقد الاستشارة الطبية الالكترونية مزدوج فهو بالنسبة الى التزامات المستشار يتمثل في الاستشارة الطبية، وبالنسبة الى التزامات طالب الاستشارة يتمثل بالاجر. وايا كان المحل ينبغي ان يكون موجودا او ممكنا الوجود، وان يكون معينا او قابلا للتعيين، وان يكون مشروعـا اي الا يكون ممنوعـا قانونـا والا يكون مخالفـا للنظام العام والاداب العامة. (<sup>43</sup>). وفيما يلي توضيح ذلك.

### اولاـ-الاستشارة الطبية

تعد الاستشارة محلا لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية، وهي الخدمة التي يقدمها المستشار الى طالب الاستشارة من خلال الاعتماد على معرفته العلمية(<sup>44</sup>). وعرف ايضا بأنها: (استبطاط المرء الرأي من الغير فيما يعرض له من مشكلات الامور. او استبطاط الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل الى اقرب الامور للمصلحة) (<sup>45</sup>).

وهناك خلاف بين الفقهاء حول تحديد معنى جامع للاستشارة الطبية، فذهب جانب من الفقه الى اعتبارها معلومات ذات قيمة اقتصادية جديرة بالحماية يمكن نقلها الى الغير بآية وسيلة، وان العقد الوارد على المعلومات يعد عقد تقديم الاستشارة مادام هذا العقد ينشيء التزاما اصليا بتقديم هذه المعلومات، وبعبارة اخرى فان الاستشارة الطبية تتصرف الى الرأي المجرد سواء اكان موجها للمستشير ام لم يكن كذلك(<sup>46</sup>).

ويرى جانب اخر من الفقه الى ان الاستشارة الطبية لا تتصرف الى الرأي المجرد بل يجب ان يكون هذا الرأي هاديا ومرشدا للمستشير وداععا له لاتخاذ قرار بالتصريح من عدمه(<sup>47</sup>).

ونرى بان الرأي الثاني هو الاصوب، لأن تخصص المستشار الطبي واعتماده على نشاط الفكر والعقل الذي يملكه، والثقة التي يوليها طالب الاستشارة للمستشار الطبي والغاية التي يسعى اليها المستشار من تقديم الاستشارة وهي الاجر، كل ذلك يدفعنا الى القول بوجوب ان تكون الاستشارة الطبية هادبة للمستشير ومتضمنة التوجيه لاتخاذ قرار معين.

بناءً على ما نقدم يمكن تعريف الاستشارة الطبية بانها (معلومات متخصصة في مجال الطب يتوصل اليها المستشار بعد تحليل ودراسة وضع طالب الاستشارة تعكس خبرة المستشار الطبي، والتي من شأنها توجيه طالب الاستشارة نحو اتخاذ قرار معين).

ويشترط في الاستشارة الطبية باعتبارها محلا لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية الشروط العامة التي ذكرها القانون المدني العراقي في المواد(127-130)، وهي ان تكون الاستشارة الطبية ممكنة ومعينة او قابلة للتعيين ومشروعـة.

(<sup>41</sup>) تقابلها المواد(205-199) من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

(<sup>42</sup>) د.عبدالمجيد الحكيم، مصدر سابق، ص 181.

(<sup>43</sup>) راجع المواد(130-127) من القانون المدني العراقي، والممواد(200-205) من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

(<sup>44</sup>) نصیر صبار لفته، عقد البحث العلمي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد، 2005، ص 21.

(<sup>45</sup>) د. ابراهيم بن صالح بن ابراهيم التنم، مصدر سابق، ص 23.

(<sup>46</sup>) عبدالله عيسى مطشر الغريري، مصدر سابق، ص 19.

(<sup>47</sup>) د.حسن حسين البراوي، مصدر سابق، ص 50.



## ثانياً-الاجر

بما ان عقد تقديم الاستشارة الطبية من العقود الملزمة للجانبين فانه يرتب التزامات على عاتق كل من طرفيه، ومن هذه الالتزامات التزام طالب الاستشارة بدفع الاجرة.

فالاجر هو محل التزام طالب الاستشارة في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية، وهو المقابل الذي يتلزم الذي يتلزم طالب الاستشارة بدفعه للمستشار الطبي في مقابل قيام الاخير بتقديم المشورة الطبية.

ووفقاً للقواعد الواردة في القانون المدني العراقي يجب توافر عدد من الشروط في المحل، وهذه الشروط هي ما يلي:

أ- ان يكون الاجر موجوداً او قابلاً للوجود:لابد من وجود الاجر في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية والا يعتبر من عقود التبرع، والاصل انه متى دلت الظروف على ان الاستشارة الطبية مكانت لتنتم بدون اجر فان طالب الاستشارة يكون ملزماً بدفع قيمتها للمستشار، حتى وان كان العقد خالياً من الاتفاق على الاجر، وفي هذه الحالة على المحكمة ان تعتبر ان هناك اتفاقاً ضمنياً بين طرفي العقد على وجود الاجر، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة(880)من القانون المدني العراقي بقولها(ويجب اعتبار ان هناك اتفاقاً ضمنياً على وجوب الاجر، اذا تبين من الظروف ان الشيء او العمل الموصى به مكان ليؤدي الا لقاء اجر يقابلها)<sup>(48)</sup>.

وبينبغي ان يكون الاجر جدياً اي مقارباً للحقيقة وان تتجه اراده طالب الاستشارة الى دفعه وان تتجه اراده المستشار الطبي الى استيفائه، وليس من الظوري ان يكون الاجر مساوياً بالضبط لقيمة العمل وانما ينبغي ان يكون جدياً والا يكون صورياً<sup>(49)</sup>. فلو كان الاجر صورياً فلا يعتبر العقد حينئذ عقد استشارة طيبة، وانما يعد عقداً غير مسمى.

ب- ان يكون الاجر معيناً او قابلاً للتعيين:لكي يكون الاجر معلوماً للمتعاقدين يجب ان يتفقان على تحديده في العقد. ويتم تحديد الاجر بعدة صور، فقد يتم تحديد الاجر اجمالاً، اي تحديد مبلغ اجمالي مقدماً وقت ابرام العقد. وقد يتم تحديد الاجر على اساس ثمن القائمة، اذ توجد قائمة تتضمن ثمن كل نوع من انواع الاستشارة الطبية. وقد يغفل الطرفان الاتفاق على تحديد الاجر فيكون الاجر حينئذ هو اجر المثل<sup>(50)</sup>.

ج- ان يكون الاجر مشروعاً:يجب ان يكون الاجر غير منوع قانوناً او مخالف لنظام العام او الاداب العامة، وهو ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة(130)من القانون المدني العراقي بقولها(يلزم ان يكون محل الالتزام غير منوع قانوناً ولا مخالف لنظام العام او الاداب العامة والا كان العقد باطلاً)<sup>(51)</sup>.

<sup>(48)</sup> لا توجد ما يقابلها في قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

<sup>(49)</sup> د.سعید مبارك و د.بطه الملحوثیش و د.صاحب عبید الفتلاوى،الوجيز في العقود المسممة،دار الحکمة للطباعة والنشر،بغداد،1992-1993،ص.417.

<sup>(50)</sup> د.جعفر الفضلي، مصدر سابق، ص382 و 383.

<sup>(51)</sup> تقابلاً لها المادة(205) من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

## المبحث الثاني: تكيف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية

بعد ان بحثنا في المبحث الاول عن عقد الاستشارة الطبية الالكترونية وبيان خصائصه وتحديد عناصره، نبحث في المبحث الثاني عن تكيفه القانوني اي اعطاء الوصف القانوني الصحيح له. يقصد بتكيف العقد هو البحث عن تحديد هذا العقد وادخاله في فئة قائمة سابقاً، وتطبيق قواعدها على تلك العلاقة. فالوصف او التكيف طريقة يستخدمها القانوني ويعرف بأنها: (نهج فكري يرتكز على ربط حالة ملموسة بمفهوم قانوني مجرد تعرف به سلطة معيارية من اجل ان يطبق عليها نظامها)<sup>(52)</sup>.

ان مسألة التكيف تثار عندما تكون ازاء عقد لم ينظمه المشرع تنظيماً خاصاً في تشريع معين، وهذا دوره يقودنا الى درج هذا العقد ضمن احد الانظمة القانونية القائمة وذلك من خلال تكيف هذا العقد، وبالتالي فان على رجال القانون النظر في العقود المستحدثة، وان يحاولوا ادخال هذه العقود الجديدة في نطاق العقود التقليدية الاقرب اليها، كي تسري عليها احكامها، من هنا تظهر اهمية تحديد الوصف القانوني للعقد اي تكيفه وذلك لكونها مسألة اساسية وضرورية لتحديد ما اذا كان العقد مسمى ام كان عقد غير مسمى، وتكمّن اهمية هذا التكيف في تعريف القواعد واجبة التطبيق على هذا العقد<sup>(53)</sup>.

وثار جدال كبير في الفقه بشأن الوصف القانوني الواجب اعطاؤه للعقد الذي يبرمه المريض مع الطبيب و مشابهته بمختلف العقود المعروفة والمسماة في القانون المدني ويصدق القول ذاته بالنسبة لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية، فانقسموا الى عدة اتجاهات، فمنهم من رأى انه عقد وارد على الخدمات كعقد وكالة او عقد عمل او عقد مقاولة، في حين يرى البعض انه عقد بيع خدمات<sup>(54)</sup>. وفيما يلي نخصص لكل اتجاه من الاتجاهات السابقة مطلب مستقل، مع بيان رأينا الخاص حول الموضوع.

### المطلب الاول: تكيف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية كونها عقد وارد على الخدمات

ذهب بعض الفقهاء الى ان عقد الاستشارة الطبية الالكتروني عقد وكالة، بينما يرى اخرون بأنه عقد عمل، واعتبر البعض الآخر انه عقد مقاولة. وفيما يلي نخصص لكل رأي من الاراء المذكورة فرع مستقل:

**الفرع الاول: مدى اعتبار عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد وكالة**

عرفت المادة (927) من القانون المدني العراقي الوكالة بأنها: (عقد يقيم به شخص غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم)<sup>(55)</sup>. اذن فالوكالة رابطة بين شخصين موكل ووكيل ترد على عمل قانوني، وهي نيابة اتفاقية، اذ ينوب الوكيل عن الموكل لقيامه ببعض التصرفات القانونية وليس الاعمال المادية. وان كان الفقه حديثاً يذهب الى امكانية قيام الوكيل ببعض الاعمال المادية التابعة للاعمال القانونية، ويحتفظ العقد بطبيعته كوكالة متى تغلب عنصر الاعمال القانونية، ويفقد الصفة متى تغلب عنصر الاعمال المادية<sup>(56)</sup>.

يتبيّن مما تقدم ان عقد الوكالة يتميز بالخصائص الآتية:-1- انه عقد رضائي اي ان انعقاده يتوقف على اراده المتعاقدين، بحيث يتتطابق قبول احدهما بايجاب الاخر. 2- انه عمل قانوني اي ان محله يكون دائماً تصرفاً قانونياً. 3- انه من عقود الاعتبار الشخصي، لأن كل المتعاقدين يدخل في اعتباره شخصية الاخر. 4- انه عقد تبرع، الوكالة في الاصل من عقود التبرع لكن يجوز ان تكون بمقابل وذلك باتفاق الطرفين صراحة او ضمناً. 5- انه عقد غير لازم، بحيث يستطيع كلا الطرفين فسخه دون الرجوع للآخر<sup>(57)</sup>.

ذهب بعض فقهاء القانون المدني الى ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية هو عقد وكالة، ويررون بان الخدمة التي يقدمها اصحاب المهن الحرة تخضع لاحكام ايجار الاشخاص. فالمقابل الذي يدفعه طالب الاستشارة للمستشار الطبي لا يعد الا هبة منه ليخفف عن نفسه واجب العرفان بالجميل، اذ ان الطبيب يقوم بالعلاج بدون مقابل مادي. فاعمال الطب التي هي من الاعمال العقلية يطغى عليها الطابع الفكري، فلا تكون بذلك محلاً لاجارة الاشخاص بل محلاً للوكالة، وهذا ما يسمى بها عن الاعمال

(52) بوليل اعراب، الطبيعة القانونية للعقد الطبي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة اكلي محنـد اوـلحـاجـ، البـورـيرـةـ، 2013ـ، صـ7ـ.

(53) د. عامر عاشور عبدالله، تكيف العقد في القانون المدني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن كلية القانون جامعة تكريت، العدد السادس، السنة الثانية، 2010، ص160.

(54) بوليل اعراب، مصدر سابق، ص7.

(55) تقابلها المادة (924) من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

(56) ريمـاـ مـحمدـ فـرجـ، مصدرـسابـقـ، صـ41ـ.

(57) السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء السابع، المجلد الاول، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، صـ372ـ وما بعدهـ. بـعـدـهـ دـ.ـ مـحمدـ كـامـلـ مـرسـىـ باـشـاـ،ـ شـرـحـ القـانـونـ المـدنـيـ،ـ العـقـودـ المـسـماـةـ،ـ العـقـودـ الـاـولـ،ـ منـشـأـةـ المـعـارـفـ بـالـاسـكـنـدـرـيـةـ،ـ 2005ـ،ـ صـ337ـ وـماـ بـعـدـهـ.



اليدوية، ويسمى بالطبيب على ان يكون اجيرا يمارس نشاطه تحت سلطان رب الخدمة<sup>(58)</sup>. واستند هذا الاتجاه الذي يرى بان عقد تقديم الاستشارة الطبية عقد وكالة على مبررات يمكن اجمالها بما يلي:

1-القاء العقدتين في خاصية الاعتبار الشخصي التي تسود بين الاطراف في كلا العقددين، إذ ان شخصية الوكيل او الموكل تعتبر ذات اهمية كبيرة بالنسبة لكل منهما، وايضا شخصية المستشار الطبي تكون محل اعتبار بالنسبة للمستشير في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية، لأن الامر يتعلق هنا بتقديم ارشادات قد تكون مهمة جدا ولا تخلو من بعض الخطورة احياناً، ولهذا يحرص طالب الاستشارة على اختيار شخص له دراية كبيرة ورجل عارف باصول فنه اكثر من غيره، وعليه يصعب ان توكل مهمة تقديم المشورة لشخص لا تتوفر فيه هذه المعلومات. وكذلك نجد ان عنصر الثقة له دور مهم في كلا العقددين، والثقة مطلوبة عند انشاء العقددين وتزداد ضرورتها عند التنفيذ<sup>(59)</sup>.

2-ان اصحاب المهن الحرة ومنها الاستشارة الطبية او العلاج الطبي تغلب عليه الصفة العقلية والذهنية، فلا يمكن ان يكون محل اعقد مربح، لأنها تتميز عن الاعمال اليدوية والتعاقد عليها يكون دائماً عن طريق وكالة تبرعية<sup>(60)</sup>.

3-الوكيل يعمل لحساب الموكل وباسمها، ومع ذلك فإنه يتمتع باستقلال في اداء مهمته، وكذلك المستشار فهو يمارس عمله كنائب عن طالب الاستشارة، وفي نفس الوقت يؤدي عمله والمهام المكلف بها باستقلال عنه<sup>(61)</sup>.

4-لا يقتصر التزام المستشار على اداء مشورته، بل يلزم كذلك باتباع كافة الوسائل التي تمهد القيام بهذا الالتزام مما يقرب عمله من عمل الوكيل<sup>(62)</sup>.

ومع وجود اوجه التشابه المذكورة بين العقددين، نرى بأنه لا يمكن التسليم بهذا الاتجاه نظرا الى الانتقادات الشديدة التي وجهت اليه والتي ادت الى زعزعة اساسه، وكذلك لكونه تتعارض مع الواقع القانوني لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية، وذلك للأسباب الآتية:

1-ان محل عقد الوكالة يكون دائماً تصرفًا قانونياً يقوم به الوكيل لحساب الموكل، اي ان محله لا يكون عملاً مادياً، وهذا هو المميز الرئيسي بين عقد الوكالة وعقد الاستشارة الطبية الالكترونية الذي يكون محله العمل المادي او العقلي. ويقوم عقد الوكالة اساساً على النيابة، حيث ان الوكيل يتصرف باسم الموكل ولحسابه ونيابة عنه، كما ان الوكيل يباشر تلك التصرفات وفقاً لتعليمات الموكل.اما المستشار الطبي فعند قيامه باداء المشورة او تقديم العلاج لا يكون ذلك باسم طالب الاستشارة أو المريض بل باسمه الشخصي، ووفقاً لما يراه مناسباً لحالة طالب الاستشارة دون اي اشراف من هذا الاخير<sup>(63)</sup>.

2-ان القول بان العمل العقلي لا يصلح ان يكون محل اعقد مربح قول بناقض الواقع، لأن المعروف ان اصحاب المهن الحرة التي تعتمد اغلبها على الطابع الذهني يبرمون مع عملائهم عقوداً يبغون من ورائها الربح، ولا تعابر سمعتهم ان قاموا بها مقابل اجر<sup>(64)</sup>. فالمستشار الطبي بسعيه الى الحفاظ على سلامه وصحة طالب الاستشارة عن طريق العمل الطبي، وان كان يقوم بعمل نبيل لكن يهدف كذلك الى كسب لقمة عيشه بالحصول على مقابل لخدماته.

وهذا يعني ان عقد الوكالة عقد تبرع بخلاف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية فهو من عقود المعاوضة، وان الزامية دفع المقابل في العقد الاخير تجعل طبيعته القانونية مختلفة عن الوكالة التي هي من عقود التبرع<sup>(65)</sup>.

<sup>(58)</sup> لتفاصيل هذا الرأي انظر: بوليل اعراب، مصدر سابق، ص 13. ومروة ابو العلاء، مقال يشرح التكيف القانوني لعقد العلاج، متاح على الموقع الالكتروني law>www.mohamah.net تاريخ الزيارة 18/8/2022.

<sup>(59)</sup> ذ.نون يونس صالح و هاني حمدان عبدالله، مصدر سابق، ص 203 و 204.

<sup>(60)</sup> بوليل اعراب، مصدر سابق، ص 14.

<sup>(61)</sup> ابراهيم صالح عطية حسن، مصدر سابق، ص 41.

<sup>(62)</sup> ريم محمد فرج، مصدر سابق، ص 54.

<sup>(63)</sup> بوليل اعراب، مصدر سابق، ص 16.

<sup>(64)</sup> السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء السابع، المجلد الاول، مصدر سابق، ص 373.

<sup>(65)</sup> مروة ابو العلاء، مصدر سابق.

3-الوكيل يعتبر تابعاً للacial، وذلك إذا كان يقوم بعمله تحت إدارته وشرافته، في حين أن المستشار الطبي يقوم بعمله حراً مستقلاً دون أن يكون تابعاً للمستشير، أي أن الوكيل يتصرف باسم الموكل ولحسابه، أما المستشار فأن عمله يصدر باسمه ولحسابه الخاص<sup>(66)</sup>.

خلاصة القول إن وجود بعض الخصائص والعناصر المشتركة بين عقد الوكالة والاستشارة الطبية الإلكترونية لا تشفع في القول بالتطابق بين العقدين، لأن المقارنة اثبتت تباعدًا بينهما.

#### الفرع الثاني: مدى اعتبار عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية عقد عمل

عرف القانون المدني العراقي في المادة(900)<sup>(67)</sup> منه عقد العمل بأنه (عقد يتعهد به أحد طرفيه بأن يخصص عمله لخدمة الطرف الآخر ويكون تحت توجيهه وإدارته مقابل أجر يتعهد به الطرف الآخر. ويكون العامل أجيراً خاصاً). وعرفه قانون العمل العراقي رقم(71) لسنة 1987 وتعديلاته النافذ في إقليم كردستان العراق في المادة(29) بأنه: (اتفاق بين العامل وصاحب العمل يلتزم فيه العامل باداء عمل معين لصاحب العمل تبعاً لتوجيهه وإدارته ويلتزم فيه صاحب العمل باداء الاجر المتفق عليه للعامل)<sup>(68)</sup>.

يتضح من التعريفين السابقين بأن عقد العمل يقوم على عناصر تكون ذاتية وتميزه عن غيره من العقود الواردة على العمل، وتساعدنا على المقارنة لاستخلاص مدى صحة تكييف عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية بأنه عقد عمل، وهذه العناصر هي:

1-عنصر العمل: وهو العنصر الأساسي في العقد الذي يربط العامل بصاحب العمل، فهو محل التزام العامل وسبب التزام صاحب العمل.

2-عنصر الاجر: ويقصد به المقابل الذي يتقاضاه العامل لقاء العمل الذي يؤديه لصالح صاحب العمل. وهذا يعني ان عقد العمل من عقد المعاوضة.

3-عنصر التبعية: ويقصد بها سلطة صاحب العمل في الرقابة والإشراف وتوجيه العامل في أدائه للعمل والانصياع لأوامره وتعليماته.

4-عنصر المدة: ويقصد منها المدة الزمنية التي يضع فيها العامل نشاطه وخبرته وجهده في خدمة صاحب العمل وإدارته، وتتحدد المدة باتفاق أطراف العقد او عن طريق القانون<sup>(69)</sup>.

ذهب جانب من الفقه إلى اعتبار عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية عقد عمل لتطبيق طبيعة العمل في كلا العقدين، حيث يلتزم طالب الاستشارة باداء الاجر للمستشار مقابل التزام المستشار بتقديم الاستشارة<sup>(70)</sup>. واستند مؤيدي هذا الاتجاه على عدة مبررات نوجزها فيما يلي:

1-المقابل: يلتزم المستشار بموجب العقد المبرم بينه وبين طالب الاستشارة بتقديم الاستشارة مقابل اجر معروف. فلا فرق في ذلك بين الاعمال الفكرية التي يعتمد عليها المستشار في اداء نشاطه وبين من يمارس الاعمال اليدوية، اذ ان الاستشارة الطبية او العلاج الطبي عمل مادي ولا ينفي ماديته ان يكون عملاً عقلياً<sup>(71)</sup>.

اذ ان عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية وعقد العمل يلتقيان من حيث انهما من عقود المعاوضة وان محلهما عبارة عن عمل مادي.

2-بموجب المادة(903)<sup>(72)</sup> من القانون المدني العراقي يسري احكام عقد العمل على اداء الخدمة ايضاً، وان الاستشارة الطبية كعقد يبرم مع شخص متخصص في مهنته لاداء خدمة معينة، فهو عمل داخل في مهنة من يؤديها. فقد نصت على انه(1) يفرض في اداء الخدمة، ان يكون باجر اذا كان قوام هذه الخدمة عملاً ليس مما جرت العادة بالتبرع به. او عملاً، داخلاً في مهنة من اداء)<sup>(73)</sup>.

<sup>(66)</sup> ابراهيم صالح عطية حسن، مصدر سابق، ص44. والسنوري، الوسيط، الجزء السابع، المجلد الاول، مصدر سابق، ص373.

<sup>(67)</sup> تقابلها المادة(897) من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

<sup>(68)</sup> وعرف قانون العمل العراقي رقم(37) لسنة(2015) النافذ في العراق دون إقليم كردستان عقد العمل في الفقرة التاسعة من البند-1 من المادة الأولى بأنه: (أي اتفاق سواء كان صريحاً أم ضمنياً، شفهياً أو تحريرياً يقوم بموجبه العامل بالعمل أو تقديم خدمة تحت إدارة وشراف صاحب العمل لقاء أجر، أيًا كان نوعه). تقابلها المادة(1) من قانون العمل الاماراتي رقم(8) لسنة(1980).

<sup>(69)</sup> راجع في تفاصيل تعريف عقد العمل وخصائصه وعناصره د. غالب علي الداودي، شرح قانون العمل العراقي وتعديلاته، دراسة مقارنة، طبع على نفقة جامعة السليمانية، 2008، ص54 و55.

<sup>(70)</sup> راجع في تفاصيل هذا الاتجاه فماز منصور، الطبيعة القانونية للعقد الطبي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية/قسم الحقوق/جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي، السنة الجامعية 2016-2017، ص14 وما بعدها.

<sup>(71)</sup> السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء السابع، المجلد الاول، مصدر سابق، ص18.

<sup>(72)</sup> لا توجد ما يقابلها في قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

<sup>(73)</sup> عبدالله عيسى مطشر الغربيري، مصدر سابق، ص45.

وتجرد الاشارة الى ان هذا الاتجاه الذي يذهب الى اعتبار عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد عمل لا يمكن التسليم به، وذلك للأسباب الآتية:

1- ان العلاقة التبعية غير موجودة في علاقة المستشار الطبي بطالب الاستشارة، فالاول يتمتع بحرية واستقلالية تامة في اداء عمله، فلا يخضع في القيام بعمله إلا للاصول الفنية لمهنة الطب وما يمليه ضميره ومبادئه العلم المعاصرة. فلا يتلقى المستشار الطبي اثناء قيامه بمهمته من طالب الاستشارة أي توجيهات، بل بالعكس طالب الاستشارة هو الذي يحتاج الى الاستعانة برأي وتوجيهات المستشار. اذن عقد العمل يقوم على التبعية، بينما يقوم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية على الاستقلالية التامة للمستشار<sup>(74)</sup>.

2- ثار جدل فقهي حول طبيعة العلاقة بين المستشار الطبي وطالب الاستشارة في حالة تقديم المشورة بدون مقابل، فذهب جانب من الفقه الى وجود عقد تبرع بينهما، وفي هذه الحالة لا يمكن وصف هذا العقد بأنه عقد عمل الذي لا يقوم دون وجود الاجرة<sup>(75)</sup>.

3- ان تطبيق احكام عقد العمل على اعمال المستشار الطبي بصورة مطلقة يؤدي الى نتائج لا تتلائم مع طبيعة عقد الاستشارة الطبية الالكترونية الذي يعتمد اساسا على جهد الانسان الفكري وابداعه الذهني من ناحية الحقوق التي يتمتع بها المستشار الطبي، اذ لا يتمتع بالحماية المقررة للعامل بمقتضى القواعد الخاصة بتنظيم العمل كتحديد ساعات العمل والعلطة الاسبووعية<sup>(76)</sup>.

بناءاً على ما تقدم لا يمكن اعتبار عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد عمل لوجود الفوارق المذكورة افأً بينهما.

### الفرع الثالث: مدى اعتبار عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد مقاولة

عرفت المادة(864) من القانون المدني العراقي عقد المقاولة بأنه:(عقد به يتتعهد احد الطرفين ان يصنع شيئاً او يؤدي عملاً لقاء اجر يتتعهد به الطرف الآخر)<sup>(77)</sup>.

وعرف بعض الفقه عقد المقاولة بأنه:(عقد يقصد به ان يقوم شخص بعمل معين لحساب شخص اخر في مقابل اجر دون ان يخضع لشرافه او ادارته)<sup>(78)</sup>.

يتبيّن من التعريفين السابقيين بأن عقد المقاولة يتميز بعدة خصائص وهي ان عقد المقاولة عقد رضائي وعقد ملزم للجانبين وانه من عقود المعاوضة كما انه من العقود المهنية الواردة على العمل، فضلاً عن استقلالية المقاول في اداء العمل<sup>(79)</sup>.

هذه الخصائص توجد ايضاً في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية مما ادى بجانب من الفقه<sup>(80)</sup> الى اعتباره عقد مقاولة. بالإضافة الى ذلك ان التطورات الحاصلة في مفهوم الاداءات التي يقوم بها المقاول قد تعدد الاطار التقليدي له باعتباره يقوم باداءات مادية فقط، حيث انه ليس ثمة ما يمنع من ان المقاولات تعنى ذلك النوع من الاداءات، وايضاً الاداءات ذات الطابع الذهني، فالمهن الحرّة التي تدرج تحت مفهوم عقد المقاولة اصبحت تتميز بوجود الاداءات الذهنية. بمعنى ان هذا المفهوم يتسع لاستيعاب عقد الاستشارة الطبية الالكترونية، الذي نحن بصدد دراسته، نظراً لاندماج هذه الاعمال الذهنية في موضوع البحث<sup>(81)</sup>.

ويعدم اصحاب هذا الاتجاه رأيهم بالادلة الآتية:

1- ان الاستشارات الطبية الالكترونية يرد كعقد المقاولة على الاعمال المادية، فعمل المستشار ينسب اليه من حيث ادائه لانه يقوم به باسمه الشخصي وان كان لمصلحة طالب الاستشارة، وبالتالي لا يكون عمله هذا تصرفًا قانونياً بل عملاً مادياً. وليس معنى ذلك ان يؤدي المستشار عملاً مادياً خالية من الفكر، بل إن ما يميز الاعمال التي يؤديها اصحاب المهن الحرّة عموماً والمستشار خصوصاً ان ناحية الفكر فيها هي الغالبة<sup>(82)</sup>.

<sup>(74)</sup> قماز منصور، مصدر سابق، ص15. و. د. خالد رضوان احمد السمامعة، التكيف القانوني لعقد استشارة المحامي في القانون الاردني-دراسة تحليلية تطبيقية. مجلة الميزان للدراسات الاسلامية والقانونية، المجلد الثاني، العدد الثاني، شعبان، 1436هـ/حزيران، 2015م، ص439.

<sup>(75)</sup> بوليل اعراب، مصدر سابق، ص27.

<sup>(76)</sup> عبدالله عيسى مطشر الغريبي، مصدر سابق، ص46.

<sup>(77)</sup> تقابلها المادة(872) من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

<sup>(78)</sup> د. محمد لبيب شنب، شرح احكام عقد المقاولة في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص15.

<sup>(79)</sup> السنوري، الوسيط، الجزء السابع، المجلد الاول، مصدر سابق، ص6 وما بعدها.

<sup>(80)</sup> لتفاصيل هذا الاتجاه راجع ربما محمد فرج، مصدر سابق، ص45 وما بعدها.

<sup>(81)</sup> د. ذنون يونس صالح و هاني حمدان عبدالله، مصدر سابق، ص216 و217.

<sup>(82)</sup> عبدالله عيسى مطشر الغريبي، مصدر سابق، ص51.

2- الاستقلال التام للمستشار في ابداء استشاراته الطبية، فهو يقوم بالعمل باسمه الخاص مستقلاً عن ادارة طالب الاستشارة واسرافه، ويختار الوسائل والطرق التي يراها مناسبة لإنجاز العمل الموكل إليه، ولا يجوز للمستشار ان يتدخل في طريقة تنفيذ المستشار لعمله ما دام مطابقاً لما هو متطرق عليه في العقد ولما تفرضه عليه الأصول العلمية والفنية لمهنته، وهذا هو السبب الذي دفع البعض من الفقه إلى القول بأن غياب رابطة التبعية القانونية أمر من شأنه أن يسمح بأن يندرج عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية مع المستفيد تحت وصف عقد المقاولة<sup>(83)</sup>.

3- يلزم المستشار بابداء المشورة والنصيحة للمستشير في نواحي العمل الفنية والمهنية، وهذا هو عين التزام المقاول في بعض صور المقاولة حيث يلزم المقاول بتبييض رب العمل في جانب العمل كافة<sup>(84)</sup>.

4- يتشابه عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية مع عقد المقاولة من حيث طريقة التنفيذ، حيث يقوم المقاول بتنفيذ العمل المنوط به على شكل مراحل متتابعة ويستحق أجرًا مستقلاً عن كل مرحلة ينجذبها<sup>(85)</sup>.

5- يكون إلتزام المستشار إلتزاماً بتحقيق نتيجة و هو تسليم الاستشارة الطبية المنجزة، اذا كانت الاستشارة ترد على حقائق و مسلمات ثابتة لا مجال للخلاف بشأنها وهذا عينه التزام المقاول بتحقيق النتيجة التي يريد لها رب العمل، وهو متتحقق في عقد المقاولة لأن رب العمل يطلب عملاً يتحتم انجازه<sup>(86)</sup>.

وما تجدر الاشارة اليه انه على الرغم من وجاهة الادلة التي قبليت لدعم الرأي القائل بتكييف عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية بعد المقاولة الا انه لم يسلم من سهام النقد اليه، ومن اهم الانتقادات التي وجهت اليه هي ما يأتي بيانه:

1- المقاول بعد مضاربها، وهذه المضاربة قد تتحقق له الخسارة تارة والربح تارة اخرى، وعليه يكتسب صفة التاجر اذا كان محل المقاولة عملاً تجاريًا، في حين ان المستشار يمارس مهنة حرفة ولا يكتسب صفة التاجر، فهو يمارس عمله لقاء مقابل يحصل عليه ولا يهدف الى تحقيق الربح كما هي الحال بالنسبة للتجار<sup>(87)</sup>.

يرد على هذا الانتقاد ان المقاول لا يكتسب صفة التاجر لمجرد انه مقاول، فقد المقاولة قد يكون مدنية وقد يكون تجاريًا حسب مقتضى الحال. ومن الثابت ان الاعمال الذهنية تعد اعمالاً مدنية، لأن اعمال اصحاب المهن الحرة ليست باعمال تجارية بحسب احكام القانون<sup>(88)</sup>.

2- ان عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية يقوم بالدرجة الاساس على الاعتبار الشخصي، أي ان شخصية المستشار تكون محل اعتبار عند ابرام العقد، اما عقد المقاولة فأن للمقاول ان ينفذ العمل بنفسه او عن طريق غيره ما لم يوجد شرط يقضي بغير ذلك<sup>(89)</sup>. ولكن يمكن الرد على هذا القول بأنه لا يكون هناك مانع من ان يكون عقد المقاولة قائماً على الاعتبار الشخصي للمقاول كما هو حال عقد الاستشارة الطبية الإلكترونية، وقد نصت على ذلك صراحة الفقرة الاولى من المادة (882) من القانون المدني العراقي بقولها(يجوز للمقاول ان يكل تنفيذ العمل في جملته او في جزء منه الى مقاول اخر اذا لم يمنعه من ذلك شرط في العقد او لم تكن طبيعة العمل مما يفترض معه قصد الركون الى كفايته الشخصية)<sup>(90)</sup>.

3- ان عقد المقاولة يقوم على اعمال مادية، بينما المستشار يقوم بخدمات ذات طابع ذهني و عقلي. ويرد على هذا الانتقاد بان عقد المقاولة لا يقتصر على القيام باعمال مادية، بل يتناول ايضا الاعمال المختلفة ومنها الخدمات. والخدمة هي كل عمل يتمثل بنشاط تقني او حرفياً او فكري، اي قد تأخذ شكل اداء ذهني او عقلي، كالعقود المبرمة مع الاطباء والهندسة الاستشارية. وان هذه الاعمال الفكرية تطبع عقد المقاولة بخصوصية تسمح له باستيعاب مهن حرة متعددة تمتاز هي ايضا بالاعمال الذهنية<sup>(91)</sup>.

4- يكون إلتزام المستشار إلتزاماً ببذل عناء، وهذا على العكس مما هو مستقر في عقد المقاولة، لأن رب العمل يريد عملاً يتحتم انجازه، ويقع على عاتق المقاول تحقيق النتيجة التي يريد لها رب العمل. ولكن يرد على هذا الانتقاد بان عقد الاستشارة الطبية

(83) مروة ابو العلاء، مصدر سابق، ص.3.

(84) د.ذنون يونس صالح و هاني حمدان عبدالله، مصدر سابق، ص.219.

(85) تنص الفقرة الاولى من المادة (874) من القانون المدني العراقي على انه(اذا كان العمل مكوناً من اجزاء متميزة او كان الثمن محدداً بسعر الوحدة، جاز لكل من المتعاقدین ان يطلب اجراء المعابنة عقب انجاز كل جزء او عقب انجاز قسم من العمل يكون ذا اهمية كافية بالنسبة للعمل في جملته).ويجوز للمقاول في هذه الحالة ان يستوفى من الثمن بقدر ما انجز من العمل).لا توجد ما يقابلها في قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

(86) د.سعید مبارک و د.طه الملا حويش و د.صاحب عبد الفتاح، مصدر سابق، ص.428.

(87) ريم محمد فرج، مصدر سابق، ص.47.

(88) ابراهيم صالح عطيه حسن، مصدر سابق، ص.57 و 58.

(89) قماز منصور، مصدر سابق، ص.17.

(90) تقابلها المادة (890) من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

(91) ريم محمد فرج، مصدر سابق، ص.47 و 48.



الإلكترونية يلتقي مع عقد المقاولة في كونه يلزم المستشار بتحقيق نتيجة تتمثل بإنجاز المشورة وتسليمها إلى طالب الاستشارة، ويرى جانب من الفقه إلى أن عَدَ التزام المستشار ببذل عناء لا يتصل بمفهوم إنجاز العمل، وإنما يقصد به من جانب التزامه بتحقيق ضمان السلامة الاقتصادية - التي تعني تحقيق المشورة الطيبة للغرض الذي من أجله طلبت- أو ما يسميه الفقه الحديث بضمان المطابقة الاقتصادية<sup>(92)</sup>

في ضوء ما تقدم لا يمكننا وصف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بأنه عقد مقابلة، وذلك بسبب الانتقادات التي وجهت الى الرأي الفائيل بأنه عقد مقابلة، بالإضافة الى، الطبيعة الخاصة لهذا النمط من العقد،

**المطلب الثاني:** تكيف عقد الاستشارة الطبية الإلكتروني مع خدمات

ان عقد البيع هو عقد يلتزم فيه البائع ان ينقل الى المشتري ملكية شيء او حقا ماليا مقابل ثمن من النقود. وعرفته المادة(506)من القانون المدني العراقي بانه:(مبادلة مال بمال) (93).

يتبيّن من التعريفين المذكورين أن عقد البيع من العقود الرضائية، ومن العقود الملزمة للجانبين، ومن عقود المعاوضات، ومن العقود المحددة، ومن العقود النافلة لملكية. حيث إن نقل الملكية هو الغاية الأساسية من البيع، والمبيع يتصرّف أن يكون شيئاً مادياً أو معنوياً أو أي حق مالي<sup>(94)</sup>.

ولكن هل يمكن القول ان المشورة الطبية هي سلعة يرد عليها البيع مقابل الثمن الذي يدفع للمستشار؟.

ان الاستشارة الطبية باعتبارها خدمة يمكن ان ترد كمحل لعقد البيع، لأن مفهوم عقد البيع لم يعد ضيقاً بان لا يرد الا على الاشياء المادية، وإنما يرد على الاشياء غير المادية ايضاً، لذا لا يوجد مانع من ان تكون الخدمات محل اعقد البيع<sup>(95)</sup>.

وذهب جانب من الفقه الفرنسي الى امكانية بيع الخدمات، ذلك ان الخدمات ماهي الا قيمة اقتصادية يمكن ان تتنسب الى من يؤدّيها، وتأخذ وصف السلعة وتصبح قابلة للتقويم ويقدر لها سعر. ولكن بيع الخدمات-عقد الاستشارات الطبية الالكترونية- ليس بيعاً بالمعنى التقليدي، اي نقل ملكية شيء مادي، وإنما هو بيع من نوع خاص، والسبب في ذلك ان الخدمات تستهلك بمجرد تقديمها الى المشتري، كما هو الحال في بيع الطاقة في شكل تيار كهربائي<sup>(96)</sup>.

يسنترج مما تقدم ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية وفقاً لهذا الرأي هو عقد بيع خدمة وهذا العقد يختلف عن عقود البيع التقليدية، حيث يتم فيه تبادل اشياء غير مادية مقابل مبلغ من النقود.

بالاضافة الى ذلك ان هذا التكيف وصف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بأنه عقد بيع خدمات يتفق مع قصد العاقدين، طالما انه لا يتضمن اية مخالفة لاحكام عقد البيع التقليدي، وذلك ان المراد ببيع الاستشارة الطبية هو تنازل المستشار عنها بشكل نهائي لتصبح من حق طالب الاستشارة(المشتري) الذي يجوز له التصرف بها بالتصرفات القانونية كافة، فله ان يستغلها او يستعملها او يتصرف بها، وله ان يحتج على الغير بملكية لهذه المعلومات<sup>(97)</sup>.

ولكن على الرغم من وجاهة تبريرات هذا الاتجاه إلا أنه لا يمكن السليم به، فلا يمكن عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد بيم خدمات وذلك للأسباب الآتية:

١- من الصعب تقسيم البيوع الى بيع اشياء او حقوق وبيع خدمات، فالخدمات تنظمها في القانون الخاص عقود اخرى تختلف عن عقد البيع، عقد العمل وعقد المقاولة<sup>(98)</sup>.

<sup>(92)</sup> دنون یونس صالح و هانی حمدان عبدالله، مصادر سابق، ص 223.

<sup>93)</sup> تقابلها المادة(489)من قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

<sup>94)</sup> ریما محمد فرج، مصادر سابق، ص 42.

<sup>(95)</sup> د.صبرى حمد خاطر، الضمانات العقدية لنقل المعلومات، بحث منشور في مجلة الحقوق التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة النهران، المجلد الثالث، العدد الثالث، 1999، ص 117.

<sup>(96)</sup> د.حسن حسین البر اوی، مصدر سابق، ص113.

<sup>(97)</sup> د.صبری حمد خاطر، مصدر سابق، ص 117

<sup>98)</sup> عبد الله عيسى مطشر الغريرى، مصدر سابق، ص48.



2- ان محل عقد الاستشارة الطبية الالكترونية المتمثل بالمشورة الطبية يصعب اعتبارها سلعة او شيئاً او حقاً مالياً. فالمشورة هي خدمة تقدم من مستشار متخصص يملك من علم وخبرة في سبيل خدمة زبائنه، ولا يمكن باي حال من الاحوال نقل ملكية هذا العمل، فموضع عقد الاستشارة الطبية الالكترونية هو تقديم استشارة تعكس خبرة المستشار وثقافته، بينما عقد البيع يتضمن ان يكون موضوعه حقاً استثمارياً. اي ان الفرق الجوهرى بين العقدين هو ان عقد البيع يقع على اشياء مادية قابلة للانتقال، اما عقد الاستشارة الطبية يقع على خدمات غير قابلة للانتقال فهي تقنية وتنتهي بمجرد تسليمها، ولا تضيف اي قيمة في ذمة طالب الاستشارة المالية، بل تترك بين يديه فقط المنفعة المقدمة من المستشار<sup>(99)</sup>.

معنى اخر ان عقد البيع يفترض انتقال شيء من شخص لآخر، وهذا لا يمكن تتحقق بالنسبة للخدمة المتمثلة بالمشورة الطبية، ذلك لأنها تتطوي على افكار، فإذا انتقلت الفكرة من شخص لآخر صارت الفكرة لدى كليهما<sup>(100)</sup>.

3- ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يقوم على الاعتبار الشخصي من حيث الاصل، وكون محله اداءات ذات طبيعة ذهنية وعقلية امر يجعل اطلاق وصف عقد البيع عليه امراً ليس من السهل التسليم به<sup>(101)</sup>.

4- تترتب على عقد الاستشارة الطبية الالكترونية التزامات غير تقليدية، كالالتزام بالسرعة والالتزام بالتعاون تتعذر مرحلة تنفيذ العقد وتستمر الى ما بعد انتهاء الرابطة القانونية بين المستشار وطالب الاستشارة، وهذا الامر لا يستقيم مع ما تقرره احكام القانون بخصوص عقد البيع<sup>(102)</sup>.

5- لا يستطيع طالب الاستشارة ان يلجأ الى قواعد التنفيذ الجيري عند امتناع المستشار اداء الاستشارة الطبية، وذلك لارتباط الوثيق بين الاستشارة الطبية كمحل للعقد وبين المستشار صاحب المعرفة والتخصص، ويقتصر حق طالب الاستشارة في المطالبة بانهاء الرابطة التعاقدية والتعويض ان كان له مقتضى<sup>(103)</sup>، وهذا الامر يختلف عما تقرره القواعد الخاصة بعقد البيع عند اخلال البائع بالتزاماته في عقد البيع<sup>(104)</sup>. لهذه الاسباب لا يمكن التسليم بأن عقد الاستشارة الطبية الالكترونية هو عقد لبيع خدمات،

### المطلب الثالث: رأينا الخاص في تكيف عقد الاستشارة الطبية الالكترونية

نستنتج مما نقدم ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يقترب كثيراً من عقد المقاولة الى حد اعتباره نوع خاص من المقاولة، ويمكن تطبيق قواعدها عليه، ولكن مع ذلك نرى بان القواعد العامة الواردة في القانون المدني تبقى قاصرة ولا تكفي لتنظيم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية، فالامر يحتاج الى احكام خاصة لمثل هذا العقد، وذلك لسببين هما:

1- ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يعتبر ذات اهمية كبيرة من حيث تنوع وتعدد المجالات التي يتناولها، فهذا العقد يتناول ويشمل مختلف الاختصاصات الطبية كالطب العام، وطب الاطفال، وطب النفسي، وما يصاحب هذه الاختصاصات من موضوعات مختلفة خاضعة لاصول علمية خاصة بها، وتطور بتطور الحياة الاجتماعية، ومع التطور التكنولوجي ازدادت اهمية تقديم الاستشارات الطبية الالكترونية خاصة على الصعيد الدولي، ويرز حديثاً ما يسمى بالتطبيب عن بعد بهدف تحسين وسائل معالجة المرضى<sup>(105)</sup>. وهنا يثار سؤال هو هل يخضع كل ما سبق ذكره لذات القواعد الخاصة بعقد المقاولة، لا شك ان تقديم الاستشارة وادائها يحتاج الى وقت وعناية فائقة سواء في مرحلة المفاوضات على العقد او عند ابرام العقد او في مرحلة التنفيذ.

2- قد يصيب طالب الاستشارة باضرار بسبب الاستشارة الطبية اثناء تنفيذها، وهنا يثار تساؤل حول الشروط الواجب توفرها لتطبيق احكام الضمان في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية، فهل تخضع لذات الشروط الواردة في ضمان العيب في عقد المقاولة؟ ففي العقد الاول ينبغي وجود التزام بضمان السلامة لتعلقه بحياة طالب الاستشارة وصحته وسلامة جسمه، وذلك لخلو القوانين محل المقارنة من اي نص يقيم التزاماً بسلامة طالب الاستشارة من اضرار الاستشارة الطبية.

<sup>(99)</sup> ر بما محمد فرج، مصدر سابق، ص43.

<sup>(100)</sup> د خالد رضوان احمد السمامعة، مصدر سابق، ص437.

<sup>(101)</sup> ابراهيم صالح عطية حسن، مصدر سابق، ص48.

<sup>(102)</sup> د ذنون يونس صالح و هاني حمدان عبدالله، مصدر سابق، ص213.

<sup>(103)</sup> عبدالله عيسى مطشر الغريري، مصدر سابق، ص49.

<sup>(104)</sup> تنص الفقرة الثانية من المادة(248) من القانون المدني العراقي على انه(فإذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه جاز للدائن ان يحصل على شيء من النوع نفسه على نفقة المدين بعد استئذان المحكمة او بغير استئذانها في حالة الاستعجال. كما انه يجوز له ان يطالب بقيمة الشيء من غير اخلال في الحالتين بحقه في التعويض). لا توجد ما يقابلها في قانون المعاملات المدنية الاماراتي.

<sup>(105)</sup> ر بما محمد فرج، مصدر سابق، ص110.



3- ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يتميز بطريقة ابرامه، حيث لا يوجد تفاعل مادي بين طرفيه بسبب تباعدهما عن بعضهما البعض، فهذا العقد يدخل ضمن طائفة العقود عن بعد أو العقود الالكترونية، الذي يختلف في الكثير من احكامها عن العقود التقليدية. وخلاصة القول ان عقد الاستشارة الطبية الالكترونية يتميز بميزات معينة تمثل بأنه عقد مهني وقائم على اعتبار الشخصي، وانه ينشيء التزامات غير تقليدية على عائق طرفيه، بالإضافة الى أنه عقد الكتروني. الامر الذي يدفعنا الى القول بأن هذا العقد هو عقد ذو طبيعة خاصة تقوم على الذاتية والاستقلالية ما ليس لغيره من العقود الأخرى، وخاصة فيما يخص محل العقد والدور الذي يقوم به المستشار، الذي يستلزم تنظيم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية في تشريع خاص به.

## الخاتمة

نختتم هذه الدراسة بعرض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا اليها:

### اولا: الاستنتاجات

- عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد يبرم بوسيلة الكترونية بين طرفين لا يجمعهما مجلس عقد واحد حقيقي يلتزم بموجبه احدهما وهو المستشار الذي يكون متخصصا في مجال مهنة الطب بأن يقدم استشارة طبية للطرف الآخر طالب الاستشارة الذي غالباً يكون غير متخصص وذلك مقابل اجر محدد يدفعه الطرف الاخير بوسيلة الكترونية.
- لم ينظم المشرع العراقي عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بتنظيم شريعي خاص، مما ادى الى فراغ قانوني في مجال تقديم الاستشارات الطبية، ونجم عن ذلك إشكالات قانونية عده حول هذا العقد التي تتعلق بتحديد ماهيته وتكييفه القانوني وكذلك خصائصه، ومعيار تميزه عن غيره من العقود المشابهة له.
- يتسنم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية بجملة من الخصائص منها: انه عقد قائم على اعتبار الشخصي، وانه عقد مهني، وايضاً انه عقد منشيء لأنزامات غير تقليدية، ومن العقود الالكترونية.
- يتمثل اطراف الاستشارة الطبية بالمستشار الطبي من جهة وطالب الاستشارة من جهة اخرى، وقد يكون كل منهما شخصاً طبيعياً او شخصاً معنوياً كالشركات والمؤسسات، فهناك عقد لتقديم الاستشارة الطبية ابرم بين جامعة معينة ومستشفى.
- هناك خلاف فقهي كبير حول تكييف العقد المبرم بين الطبيب والمريض - عقد الاستشارة الطبية الالكترونية كنموذج لهذا العقد - فذهب اتجاه الى اعتباره عقد وكالة بينما ذهب اتجاه اخر الى اعتباره عقد عمل ويرى اتجاه ثالث بأنه عقد بيع خدمات، وذهب اتجاه اخر الى عده صورة من صور عقد المقاولة.
- لا يمكن اعتبار عقد الاستشارة الطبية الالكترونية عقد وكالة او عقد عمل او عقد بيع خدمات او عقد مقاولة، نظراً لطبيعته الخاصة، وانسامه بخصائص تميزه عن تلك العقود، لذا ليس من الممكن تطبيق احكام العقود المذكورة عليه.

### ثانيا: التوصيات

- نوصي المشرع العراقي بتنظيم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية تنظيماً خاصاً، وذلك باصدار تشريع خاص بما ينسجم مع التطور العلمي المعاصر، وبما يحقق مصلحة الطرف الضعيف الذي هو طالب الاستشارة. لأن هذا العقد يتعلق بالجانب الجسدي والصحي له، ويتعلق بالصحة العامة للمجتمع ايضاً. ولأن الفراغ التشريعي يؤثر سلباً على حقوق طالب الاستشارة وحمايته.
- نوصي المشرع في حالة سن تشريع خاص لتنظيم عقد الاستشارة الطبية الالكترونية ان يتضمن ما يأتي:

  - تحديد الوصف القانوني الدقيق لعقد الاستشارة الالكترونية من خلال تعريفه له تعريفاً جاماً ومانعاً، بالإضافة الى تحديد طريقة ابرام العقد.
  - تحديد حقوق والتزامات الطرفين (المستشار وطالب الاستشارة) بصورة دقيقة، نظراً لتعلق العقد بصحة وسلامة الانسان.
  - الالتزام بالاحفاظ على اسرار طالب الاستشارة، وبعد الاحفاظ بایة مستندات يتعلق بطالب الاستشارة بعد انتهاء العقد.
  - الالتزام باداء الخدمات المنوط بها بنفسه وألا يستعين بالغير إلا بموافقة كتابية وصريحة من طالب الاستشارة، وذلك لأن هذا العقد يقوم على اعتبارات شخصية تمثل في الكفاءة الفنية والمهنية للمستشار.
  - الالتزام بتقديم خدمات الاستشارات الطبية باستقلال تام بعيداً عن الرقابة الادارية والتنظيمية والمهنية من جانب طالب الاستشارة ووفقاً للاصول المهنية الطبية بحيث يمارس عمله مستقلاً.



## قائمة المصادر

### أولاً / الكتب

1. د. ابراهيم صالح عطية الجبوري، النظام القانوني لعقد الاستشارات الهندسية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقيقة، بيروت، 2013.
2. د. جعفر الفضلي، الوجيز في العقود المدنية، الناشر العائد لصناعة الكتاب، القاهرة، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، بدون سنة نشر.
3. د. حسام الدين كامل الاهوازي، النظرية العامة للالتزام، ج 1، المجلد الاول، المصادر الارادية للالتزام، ط 3، 2000.
4. د. حسن حسين البراوي، عقد تقديم المشورة، دراسة قانونية لعقد تقديم المشورة الفنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
5. د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للالتزامات، بغداد، 1976.
6. ريماء محمد فرج، عقد المشورة، المنشورات الحقوقية، مطبعة صادر ناشرون، بيروت، 2006.
7. د. سعيد مبارك و د. طه الملا حويش و د. صاحب عبيد الفلاوي، الوجيز في العقود المسماة، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1993-1992.
8. د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 7، المجلد الاول، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
9. د. عدنان ابراهيم السرحان، د. نوري حمد خاطر، شرح القانون المدني الاردني، مصادر الحقوق الشخصية(الالتزامات)، دراسة مقارنة، ط 1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000.
10. د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 1، مصادر الالتزام ط 1، الاصدار الاول ، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
11. د. عبدالمجيد الحكيم، عبدالباقي البكري، محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، ج 1، مصادر الالتزام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1980.
12. د. غالب علي الداودي، شرح قانون العمل العراقي وتعديلاته، دراسة مقارنة، طبع على نفقة جامعة السليمانية، 2008.
13. د. فؤاد الشعيببي، التنظيم القانوني لعقود خدمات الاتصالات، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014 .
14. د. محمد لبيب شنب، شرح احكام عقد المقاولة في ضوء الفقه والقضاء، منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.
15. د. محمد سعد خليفة، عقد الاستشارة الهندسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
16. د. محمد كامل مرسي باشا، شرح القانون المدني، العقود المسماة، الجزء الاول، منشأة المعارف بالاسكندرية، 2005.
17. د. محمد حسين منصور، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، 2006.
18. د. مصطفى العوجي، القانون المدني، ج 1، ط 5، العقد، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

### ثانياً / البحوث

1. د. ابراهيم بن صالح بن ابراهيم التتم، الاحكام الفقهية المتعلقة بالاستشارة الطبية الالكترونية، مجلة العلوم الشرعية، العدد السابع والثلاثون، شوال، 1436هـ.
2. د. خالد رضوان احمد السمامعة، التكيف القانوني لعقد استشارة المحامي في القانون الاردني، دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة الميزان للدراسات الاسلامية والقانونية، المجلد الثاني، العدد الثاني، شعبان، 1436هـ، حزيران، 2015م.
3. د. سماح حسين علي، الالتزام بتقديم المشورة في سوق الاوراق المالية(دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد 3، السنة الثامنة، المجلد، 2016.
4. د. ذئون يونس صالح و هاني حمدان عبدالله، مفهوم عقد تقديم المشورة القانونية وتكييفه القانوني- دراسة مقارنة-مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة(1)المجلد(1)العدد(1)، الجزء(2) ايلول 2016م.
5. اسراء ناطق عبدالهادي، المسئولية المدنية في عقد خدمات المكاتب الاستشارية، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، تصدر عن كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار، المجلد الاول، العدد الثامن، 2013 .
6. عامر عاشور عبدالله، تكييف العقد في القانون المدني، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن كلية القانون جامعة تكريت، العدد السادس، السنة الثانية، 2010.



7. د. صيري حمد خاطر، الضمانات العقدية لنقل المعلومات، بحث منشور في مجلة الحقوق التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة الهراءين، المجلد الثالث، العدد الثالث، 1999.

8. م. صون كل عزيز عبدالكريم، م. د. هند فالح محمود، الجوانب القانونية لعقد الاستشارة الطبية الالكترونية، مجلة الرافدين، العدد 40.

ثالثا / الرسائل العلمية



ر ابعا / القو ائم

1. القانون المدني العراقي رقم(40)لسنة 1951المعدل المنشور في الوقائع العراقية العدد(3015)في 8/9/1951.
  2. قانون المعاملات المدنية الاماراتي رقم(5)لسنة 1985.
  3. تعليمات السلوك المهني للاطباء الصادر بقرار مجلس نقابة الاطباء رقم(6)لسنة 1985.
  4. اللائحة التنظيمية لخدمات الرعاية الصحية الالكترونية الصادرة بموجب قرار رقم 30 لسنة 2017، من هيئة الصحة بدبي،
  5. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم(78)لسنة 2012.
  6. قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الاماراتي رقم(1) لسنة 2006.
  7. قانون العمل العراقي رقم(37) لسنة 2015.
  8. قانون العمل النافذ في اقليم كردستان العراق رقم(71) لسنة 1987.
  9. قانون العمل الاماراتي رقم(8) لسنة 1980.

خامساً / الواقع الإلكتروني

1. تاريخ الزيارة 10/6/2020 .[www.n-alhadath.com](http://www.n-alhadath.com)
  2. امل الرشدي، مقال مميز عن العقد الالكتروني، متاح على الموقع الالكتروني [www.mohamah.net](http://www.mohamah.net) تاريخ الزيارة 27/7/2022.
  3. عبدالله بن حمود الرقادي، التطبيق عن بعد، مقال متوفّر على الموقع الالكتروني [www.hope-oman.net](http://www.hope-oman.net) تاريخ الزيارة 21/7/2022.
  4. مرورة ابو العلا، مقال يشرح التكثيف القانوني لعقد العلاج، متاح على الموقع الالكتروني [www.mohamah.net](http://www.mohamah.net) تاريخ الزيارة 18/8/2022.

